

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الشبكة القيادية للتنمية الريفية، وهي منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160114 150114 13-59910X (A)



البيان

التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة الأمريكية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمرأة الريفية، في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣

تتولى الشبكة القيادية للتنمية الريفية، وهي منظمة وطنية متعددة الثقافات تُعنى بقضايا التغيير الاجتماعي تأسست في عام ١٩٨٣ ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، دعم التنمية القائمة على الأساس المجتمعي في المناطق الريفية الفقيرة، متوسلة في ذلك إقامة المشاريع العملية وتوفير التوعية وبناء المهارات وتنمية القيادات وتكوين الشبكات. وتحت الشبكة هيئات الأمم المتحدة على توكيد قدرة المرأة الريفية الفقيرة على المشاركة في المناقشات التي تُجرى في الأمم المتحدة وتجمعات المنظمات غير الحكومية؛ بما فيها المداولات التي تُعقد في إطار لجنة وضع المرأة.

ونحن نكتب اليوم ساعين أيضا إلى تشجيع الحكومات والمنظمات غير الحكومية خلال مسيرتها نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الولايات المتحدة وكافة أنحاء العالم، على توفير مستوى أقوى من الدعم للمرأة الريفية.

وقد شهد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية على مدى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦ تحسّنا تدريجياً. لكن ذلك أعقبه في عام ٢٠٠٧ انحدار مفاجئ للبلد إلى حالة من الكساد الكبير كان لها تأثيرها في الاقتصاد العالمي. وخلال السنوات الأخيرة حدثت تطورات سلبية أيضا أثرت بشكل غير متناسب في المرأة الريفية الفقيرة. وقد ظهرت قوانين جديدة تقمع حقوق الأفراد في التصويت، وتؤثر في المرأة الريفية على وجه الخصوص، حيث تتعرض مراكز الاقتراع في المناطق الريفية للإغلاق. وباعتبار أن النساء يدعمن غالبا المرشحات من جنسهن، يمكن أن يكون مآل هذه القوانين أيضا تقليل عدد النساء شاغلات المناصب في المستويات الوطنية والإقليمية ومستوى الولاية والمستوى المحلي.

كما تعرضت حقوق المرأة الإنجابية للتفكيك الكامل في مناطق كثيرة، ومثل هذا التطور يمكن أن يتسبب في وقوع وفيات بين النساء اللاتي سيسعين كرد فعل لذلك إلى الحصول على الإجهاض غير الطبي. ومع ندرة المرافق الطبية في كثير من المناطق الريفية، وكون هذه المناطق تقع في الولايات المتحدة ضمن زمامات محافظة سياسيا على الأرجح، نتوقع أن تفوق معاناة المرأة الريفية معاناة المرأة الحضرية. ومرة أخرى، ونظرا لاستمرار تكسّب المرأة لمستوى أقل من الدخل مقارنة بالرجل على وجه العموم، وبسبب الانخفاض الذي تكون عليه الدخول في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، يرجّح أن تؤدي الجهود الراهنة الرامية إلى تفكيك نظام الحد الأدنى للأجور إلى التأثير بشكل غير متناسب على المرأة

الريفية. ولم يُمرر في كونغرس الولايات المتحدة قانون تجديد التفويض لشركات الإرث الزراعي لعام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، من المحتمل أن ينطوي تخفيض المخصصات التي ترصد لتوفير قسائم التغذية على خطر تعريض ملايين الأسر والأطفال للجوع.

وعلى الجانب الإيجابي، نشعر بالتشجيع إزاء الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأخرى من خلال التزامها بتقديم ملايين الدولارات لأغراض توفير المياه والمرافق الصحية، بما في ذلك تعليية مستوى هذه الموارد في ٢١ من البلدان التي يجري التركيز عليها.

وقد أدخلت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية السابقة، قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم السياسة الخارجية والاتصالات الدبلوماسية للولايات المتحدة، وأنشأت لأول مرة داخل وزارة الخارجية منصب سفير متجول للقضايا العالمية للمرأة. وفي ميزانية العام المالي ٢٠١٠ خصصت الولايات المتحدة مليوني دولار لمكتب القضايا العالمية للمرأة من أجل العمل على إدماج المنظور الجنساني في جميع القطاعات التي تتلقى مساعدة خارجية من الولايات المتحدة.

وانعكست الدلائل الأخرى على التقدم المحرز في الولايات المتحدة في سن بعض التشريعات التي تسهم في تحسين حياة المرأة الريفية وسواها من النساء. وأسفر إقرار قانون المساواة في الأجر، المسمى قانون ليللي ليدبيتر للأجر العادل، عن توسيع نطاق الحقوق المكفولة للعاملين في اللجوء إلى القضاء للتظلم من التمييز. كما أدى إقرار قانون تجديد التفويض فيما يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة لعام ٢٠١٣، إلى تحسين استجابة مجتمعنا للعنف وسد بعض الفجوات الخطيرة في الخدمات وتحسين خدمات إنقاذ الحياة لجميع ضحايا العنف المنزلي والاعتداءات الجنسية وعنف التواضع والتعقب، بما في ذلك الخدمات المقدمة للنساء الأصليات في أمريكا، والمهاجرات، والمثليات، والضحايا من المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وطلاب الجامعات والشباب وقاطني الإسكان الحكومي.

وسوف ينجم عن إقرار قانون الرعاية الصحية الميسورة توفير الرعاية لعدد كبير من الناس لم يكن بمقدورهم الحصول عليها من قبل، وإن كانت الأسعار قد تتجه إلى الارتفاع بالنسبة لفقراء الريف. وتشمل المكاسب المتحققة بالفعل مع إقرار هذا القانون ما يلي:

- يحصل ما مجموعه ٢٦،٩ مليون امرأة مشتركة في نظم خاصة للتأمين الصحي على خدمات وقائية موسعة دون زيادة في التكاليف، وتشمل هذه الخدمات فحوص الكشف عن سرطان الثدي (الماموغرام)، وفحوص سرطان عنق الرحم وخدمات

رعاية الحوامل ولقاحا الأنفلونزا والالتهاب الرئوي، والزيارات الدورية للحصول على رعاية الوليد ورعاية الطفل

- يشمل كثير من خطط التأمين الصحي حاليا خدمات وقائية إضافية بدون زيادة التكاليف، تشمل زيارات رعاية المرأة وفحوص سكري الحمل والفحوص المرتبطة بالعنف المنزلي ومكملات الإرضاع الطبيعي وخدمات موانع الحمل
- يتلقى ما إجماليه ٢٤،٧ مليون امرأة مسجلة في نظام التأمين الصحي (مديكير)، خدمات وقائية بدون تكاليف إضافية، بما في ذلك زيارة سنوية في إطار المحافظة على الصحة، وخطة شخصية للوقاية، وفحوص الكشف عن سرطان الثدي (الماموغرام)، وقياس كثافة العظام للنساء المعرضات للإصابة بترقق العظام
- يحصل ما مجموعه ١،١ مليون امرأة تقع أعمارهن بين ١٩ و ٢٥ عاما، ولم تكن مؤمنات من قبل، على التأمين الصحي من خلال خطط التأمين الخاصة بالوالدين، سواء المكفولة برعاية صاحب العمل أو المشتراة بصورة خاصة
- استطاع ما يربو على مليوني امرأة مسجلة في نظام التأمين الصحي (مديكير)، توفير ما قيمته ١،٢ بليون دولار في عام ٢٠١١ جراء التحسينات في التغطية التأمينية للعقاقير الموصوفة طبيا
- تؤدي الاستثمارات الرئيسية على الصعيد الاتحادي في سبل الرعاية المبتكرة، مثل الأفرقة الصحية المجتمعية، إلى تحسين معالجة الأمراض المزمنة الشائعة فيما بين النساء وسيستمر تحصيل مكاسب في عام ٢٠١٤ وما بعده من هذا القانون تشمل ما يلي:
- ستحصل ٨،٧ ملايين امرأة أمريكية تقريبا، تشتري في الوقت الراهن خطط تأمين صحية فردية، على التغطية بخدمات الأمومة
- سيحظر على شركات التأمين في أسواق التأمين الصحي للأفراد والمجموعات الصغيرة فرض أسعار أعلى لأسباب تعود إلى نوع الجنس أو الحالة الصحية
- سيتاح لما مجموعه ١٨،٦ مليون امرأة غير متمتعة حاليا بالتأمين الصحي فرص جديدة للتغطية التأمينية يمكنهن الحصول عليها من سوق التأمين الصحي
- سيكون بمقدور برامج التأمين الصحي في الولاية (مديكيد)، عرض مزيد من الفرص للنساء اللائي تحتجن مساعدة شخصية أو رعاية طويلة الأجل أو وترغب في البقاء في المنزل أو المجتمع المحلي بدلا من دخول دور رعاية المسنين.

الاستنتاج

يسلم منهاج عمل بيجين بأن أحد أسباب حدوث الفقر هو ضآلة مشاركة النساء في عملية اتخاذ القرار. وتسعى منظماتنا إلى تقديم المساعدة في تحسين حياة المرأة الريفية بأساليب تشمل المساعدة الذاتية، والتنمية المجتمعية، وشن حملات التوعية، وإقامة الشبكات وتنظيم الأعمال الحرة. وتوجد في هذا الصدد ضرورة للقيام في أحيان كثيرة بإصدار تشريعات جديدة. ومن جانبنا فأننا، قبل ذلك كله، نناصر إسماع أصوات المرأة الريفية وإدخال المرأة الريفية الفقيرة في عملية اتخاذ القرار في الأمم المتحدة، بما في ذلك في لجنة وضع المرأة والمناسبات الموازية التي تعقدها المنظمات غير الحكومية.
